الأمم المتحدة

E/CN.3/2010/21

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
8 December 2009
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الحادية والأربعون

٢٣-٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠

البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

بنود للعلم: الإحصاءات الثقافية

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية لعام ٢٠٠٩

مذكرة من الأمين العام

بناء على طلب اللجنة الإحصائية في دورتها الأربعين (الفصل الأول - ألف من الوثيقة E/2009/24)، يتشرف الأمين العام بأن يحيل تقرير معهد الإحصاء التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ومطلوب من اللجنة أن تحيط علماً بالتقرير.

أولاً - المقدمة

١ - أعِدَّ هذا التقرير استجابةً لطلب اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة معلومات بشأن حالة إطار اليونسكو الجديد للإحصاءات الثقافية لعام ٢٠٠٩. ويعرض التقرير الغرض من إطار عام ٢٠٠٩ والهدف منه، والعملية التي اضطُلع بها لتصميمه، والخطوات المقبلة لتنفيذه.

ثانياً - الخلفية

٢ - معهد اليونسكو للإحصاء هو الوكالة الرائدة، على صعيد منظومة الأمم المتحدة، للإحصاءات العالمية عن الثقافة. وتشمل الأنشطة الرئيسية للمعهد في مجال الإحصاءات

* E/CN.3/2010/1.

231209 231209 09-63976 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

الثقافية ما يلي: (أ) تنفيذ الدراسات الاستقصائية والاضطلاع بدور الجهة المسؤولة عن البيانات؛ (ب) إعداد منهجيات ومعايير ومؤشرات جديدة في مجال الإحصاءات الثقافية؛ (ج) التدريب وبناء القدرات في مجال الإحصاءات الثقافية؛ (د) تحليل البيانات المتعلقة بالثقافة ونشرها. وتنفَّذ هذه الأنشطة في إطار التعاون والشراكة مع المنظمات الوطنية والإقليمية والحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني.

٣ - وفي عام ٢٠٠٥، حدَّد المعهد، كجزء من عمله في وضع منهجيات ومعايير ومؤشرات جديدة في مجال الإحصاءات الثقافية، الحاجة إلى مراجعة وتحديث إطار الإحصاءات الثقافية لعام ١٩٨٦، جاعلاً إياها أولوية من أجل تعزيز برنامجه وأنشطته في مجال الإحصاءات الثقافية.

٤ - ومنذ وضع الإطار في عام ١٩٨٦، برزت تغيرات هامة عديدة في الممارسات والسياسات الثقافية عبر جميع أنحاء العالم. وهكذا، بحلول عام ٢٠٠٥، أصبح من الضروري بدء عملية إعادة النظر في الإطار لكي يعكس هذه التغيرات، ولا سيما تلك المتعلقة بتزايد استخدام المعلومات الرقمية وتكنولوجيات الاتصالات الجديدة وأثرها.

٥ - ونشأت حاجة أيضاً إلى إطار معدَّل من أجل إبراز مطالب وشواغل البلدان النامية على نحو أفضل، ولصالح تحوّل السياسات على الصعيد العالمي نحو دمج الثقافة ضمن البرامج الاقتصادية والاجتماعية الأوسع، فضلاً عن المفاهيم المترابطة الجديدة للصناعات ''الإبداعية''.

٦ - وعلاوة على ذلك، كان ينبغي أن يُنظر، عند إعداد الإطار المعدَّل، في مدى ملاءمة وجدوى إدراج عناصر جديدة -كالتراث الثقافي ''غير المادي'' - فضلاً عن جعل هذا الإطار مفتوحاً أمام القضايا الناشئة مثل قياس التنوع.

٧ - وأجرى المعهد بين تموز/يوليه ٢٠٠٥ وكانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، على أساس دراسة الخبراء التي كُلف بها، مشاورة أولى مع عدد كبير من فرادى الخبراء، والعلماء، والإحصائيين، والمنظمات الدولية. وفي كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧، وبعد دمج مختلف المدخلات الواردة، أعدَّ المعهد مشروعاً أولياً معدَّلاً للإطار الجديد. وأُطلق برنامج تشاوري واسع النطاق مع الدول الأعضاء والمنظمات الدولية والجهات المعنيَّة الأخرى في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

٨ - وكانت عملية التشاور مؤلفة من أربعة أنشطة رئيسية، وهي: (أ) التشاور المباشر مع الدول الأعضاء لالتماس التعليقات وردود الفعل، ولا سيما من المكاتب الإحصائية الوطنية، ووزارات الثقافة أو السلطات المماثلة؛ (ب) التشاور المباشر مع الوكالات الشريكة والمنظمات الدولية؛ (ج) تنظيم مشاورات إقليمية أتاحت للدول الأعضاء فرصة إضافية

لتقديم تعليقات ومناقشة القضايا المرتبطة بالاقتراح الداعي إلى إعداد إطار منقح؛ (د) إنشاء فرقة عمل لوضع اللمسات الأخيرة على المشروع المنقح للإطار الجديد.

٩ - وقد وردت تعليقات من جميع المناطق، شملت ردود بعض الدول الأعضاء على صعيد كل من المكتب الإحصائي الوطني ووزارات الثقافة والسلطات المماثلة. واستُعرضت جميع التعليقات الواردة بعناية وأخذت بعين الاعتبار.

١٠ - كما جرى التشاور مع منظمات دولية، بما فيها المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية، والأونكتاد، ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومع فرادى الخبراء. وتلقى المعهد تعليقات من المنظمات الدولية، من خلال عملية التشاور العالمية وعملية التشاور الإقليمية على حد سواء.

١١ - وبين حزيران/يونيه ٢٠٠٨ وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٩، عقد المعهد سلسلة من حلقات العمل التشاورية للحصول على مزيد من الردود وتسهيل مناقشة جوانب رئيسية من الإطار بين الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى، ولا سيما في المنطقة الأفريقية، والمنطقة العربية، ومنطقة آسيا والمحيط الهادئ، ومنطقة أمريكا اللاتينية، حيث كان معدل الاستجابة منخفضا إلى حد ما. كما شارك ممثلون عن المكاتب الإحصائية الوطنية وعن وزارات الثقافة الوطنية والسلطات المماثلة، علاوة على خبراء إقليميين وممثلين من المنظمات الدولية، في هذه المشاورات الإقليمية. وبُذل جهد خاص للوصول إلى البلدان التي لم تستجب بعد لطلب المعهد بإرسال تعليقاتها بشأن مشروع الإطار. وكانت صيغة المشروع الأولي للإطار المذكور محط قدر هام من التأييد والمصادقة في جميع المشاورات الإقليمية المعقودة.

معدل الاستجابة حسب المنطقة

المنطقة	البلدان المساهمة	مجموع البلدان	معدل الاستجابة (النسبة المئوية)
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	١٩	٤٥	٤٢
الدول العربية	١٥	٢٠	٧٥
آسيا والمحيط الهادئ	٢٢	٥٢	٤٢
أوروبا وأمريكا الشمالية	٣٥	٤٨	٧٣
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	١٣	٣٨	٣٤
المجموع	**١٠٤**	**٢٠٣**	**٥١**

١٢ - وأنشأ المعهد فرقة عمل للخبراء المعنيين بإطار الإحصاءات الثقافية، كانت ولايتها تتمثل في استعراض الصيغة النهائية للإطار المعدَّل، الذي أعِدَّ انطلاقاً من المناقشات والتعليقات الواردة خلال عملية التشاور. وبالإضافة إلى ذلك، كان يتعين على فرقة العمل المساعدة في إعداد مشروع الصيغة النهائية وتقديم توصيات نهائية بشأن المسائل المحددة التي أثيرت أثناء العملية. واجتمعت فرقة العمل خلال الفترة من ٢٣ إلى ٢٥ شباط/فبراير ٢٠٠٩ في مقر المعهد في مونتريال، كندا. وسوف تواصل عملها عبر وسائل الاتصال الإلكترونية حتى أيار/مايو ٢٠٠٩. وتتألف فرقة العمل من ١٢ خبيراً في مجال الإحصاءات الثقافية، بما يمثل تشكيلة جغرافية عالمية متنوعة، علماً أن معظم الخبراء كانوا قد شاركوا في حلقات العمل التشاورية الإقليمية.

١٣ - وفي آذار/مارس ٢٠٠٩، عُقدت خلال الدورة ١٨١ للمجلس التنفيذي لليونسكو جلسة إحاطة بشأن الإطار وكانت موجَّهة إلى وفود اليونسكو. وفي مرحلة لاحقة، عُرض الإطار الجديد في الدورة ٣٥ للمؤتمر العام لليونسكو في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، كما عُقدت خلال الدورة جلسة إحاطة بشأن الإطار، وكانت موجَّهة للوفود أيضاً.

ثالثاً - الإطار الجديد للإحصاءات الثقافية لعام ٢٠٠٩

١٤ - وضع إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية لعام ٢٠٠٩ نموذجاً مفاهيمياً لتحديد الثقافة لأغراض إحصائية. وهو يشكل أداة لتنظيم وجمع البيانات الثقافية القابلة للمقارنة. ويطبِّق على الإحصاءات الثقافية، بوصفه أداة للتصنيف، تصنيفات للأنشطة والسلع والخدمات انطلاقاً من التصنيفات الموحدة الدولية المعترف بها.

١٥ - ويبقى قياس البعد الاقتصادي للثقافة أكثر تطوراً في الإطار نظراً لتوافر المزيد من البيانات الاقتصادية ووجود العديد من نُظم التصنيف الدولي المستخدمة. لكن البعد الاجتماعي للثقافة لا يقل أهمية، بما يشمل المشاركة الثقافية، والتراث الثقافي غير المادي. وعلى الرغم من اقتراح عناصر أولية لإجراء القياس، فإن مزيداً من العمل ما زال ضرورياً.

١٦ - ويشكل الإطار أداة للتصنيف تجمع بين استخدام نظم التصنيف الدولية المتاحة حالياً، كالتصنيف الصناعي الدولي الموحد لجميع الأنشطة الاقتصادية لأنشطة الإنتاج الثقافي، والتصنيف المركزي للمنتجات للسلع والخدمات الثقافية، والتصنيف الدولي الموحد للمهن للعمالة الثقافية من جهة؛ والنظام المنسق لتوصيف السلع الأساسية وترقيمها فيما يخص التدفقات الدولية للمنتجات الثقافية، وتصنيف مشروع الأمم المتحدة الدولي للأنشطة لغرض إحصاءات استخدام الوقت فيما يخص المشاركة الثقافية، من جهة ثانية. والنتيجة هي أداة

ومنهجية مصممتان للاستخدام على المستويين الدولي والوطني كأساس لتنظيم جمع ونشر الإحصاءات الثقافية. ويسعى الإطار إلى أن يعكس أوسع نطاق ممكن من الأنشطة المتصلة بإنتاج وتوزيع واستخدام الثقافة.

١٧ - تعرف اليونسكو الثقافة بأنها ''مجموعة كاملة من السمات المميِّزة، الروحية والمادية والفكرية والعاطفية، التي يتصف بها مجتمع أو مجموعة اجتماعية تشمل، إلى جانب الفنون والآداب، وأساليب العيش، وحقوق الإنسان الأساسية، ونظم القيم، والتقاليد، والمعتقدات''[(١)]. وفي حين أنه ليس من الممكن دائما قياس مثل هذه المعتقدات والقيم بشكل مباشر، فمن الممكن قياس السلوكيات والممارسات المرتبطة بها. ويعرف إطار اليونسكو للإحصاءات الثقافية لعام ٢٠٠٩، في حدّ ذاته، الثقافة من خلال تحديد وقياس السلوكيات والممارسات الناجمة عن المعتقدات والقيم لمجتمع أو مجموعة اجتماعية ما.

١٨ - وتمثل المجالات الثقافية المحددة في الإطار مجموعة مشتركة من الأنشطة الاقتصادية (كإنتاج السلع والخدمات) والاجتماعية (كالمشاركة في الأنشطة الثقافية) التي يُنظر إليها تقليدياً باعتبارها أنشطة ''ثقافية''. وعلاوة على ذلك، تتألف المجالات ذات الصلة من أنشطة اقتصادية واجتماعية أخرى يمكن اعتبارها ''ثقافية جزئياً'' أو كثيراً ما يُنظر إليها على أنها ''استجمامية أو للراحة'' وليست ''ثقافية بحتة''.

١٩ - وبداية، فعلى الرغم من استناد معظم المعايير الحالية المستخدمة لإعداد هذه التعاريف إلى منظور اقتصادي، فإن تفسير المجال الناتج لا يقتصر فقط على الجوانب الاقتصادية للثقافة وإنما يشمل جميع جوانب هذا المجال. وبالتالي، فإن تعريف قياس ''الأداء'' يشمل جميع أشكال الأداء، سواء كانت لهواة أو محترفين، أو كانت تجري في إحدى قاعات حفل موسيقي رسمي أو في فضاء مفتوح في قرية ريفية.

٢٠ - وبالإضافة إلى ذلك، يشدد الإطار على ثلاثة مجالات ''مستعرضة'' يمكن قياسها من خلال مجموعة من المجالات الثقافية. ويصنَّف التعليم والتدريب، وإعداد المحفوظات وصونها، والتراث الثقافي غير المادي، كمجالات ثقافية مستعرضة؛ كما أن إدراج كل من هذه الأبعاد الثلاثة أمر حاسم لقياس النطاق الكامل للتعبير الثقافي.

(١) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وثائق المؤتمر العام، الدورة الحادية والثلاثون، باريس، ١٥ تشرين الأول/أكتوبر - ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، المجلد الأول والتصويب، القرارات، الفصل الخامس، القرار ٢٥، المرفق الأول.

٢١ - وتتفاوت قدرات البلدان على جمع ونشر الإحصاءات المتعلقة بالثقافة تفاوتاً كبيراً تبعاً لأولويات سياسات كل منها، وخبراتها الإحصائية، ومواردها البشرية والمالية. وقد صُمم الإطار على نحو بيِّن ليكون مرناً وقابلاً للتكيف على المستوى الوطني.

٢٢ - كما أن الإطار مبني على نموذج دورة الثقافة في القطاع الثقافي، مما يساعد على فهم العلاقات بين مختلف العمليات الثقافية. وتوضح الدورة مجمل الممارسات والأنشطة والموارد الضرورية اللازمة لتحويل الأفكار إلى سلع وخدمات ثقافية تصل، بدورها، إلى المستهلكين والمشاركين والمستخدمين.

٢٣ - ويشمل الإطار الحالي جميع نُظم التصنيف الإحصائي الدولي ومعاييره الراهنة ذات الصلة لتحقيق الاستفادة القصوى من قابلية مقارنة البيانات وإمكانية استخدام الدراسات الاستقصائية القائمة من أجل قياس الثقافة. وتوفر نظم التصنيف هذه إطاراً شاملاً للبلدان من أجل جمع البيانات الثقافية ونشرها. كما أنها بمثابة دليل لقياس الأنشطة والسلع والخدمات الثقافية، باستخدام الإحصاءات الاقتصادية الموحدة والدراسات الاستقصائية للأسر المعيشية، كالدراسات الاستقصائية وتعدادات القوى العاملة. وسيكون بوسع البلدان التي لا تملك أي إطار ثقافي وطني استخدام البنية الجوهرية الأساسية للإطار.

رابعاً - الاستنتاجات

٢٤ - يضع إطار الإحصاءات الثقافية لليونسكو لعام ٢٠٠٩ الأساس للطرائق الجديدة، ولجمع البيانات، ولمؤشرات أعدَّها معهد اليونسكو للإحصاء، بالإضافة إلى إجراءات اليونسكو في ميدان الثقافة. وقد ترغب اللجنة في أن تحيط علماً بهذا التقرير.